سعر الصرف

ان من اهم المشكلات التي تثيرها العلاقات الاقتصادية الدولية التي تربط الاقتصاد الوطني باقتصاديات الامم الاخرى هي **المشكلة الخاصة بالعلاقة بين النقد الوطني والنقد الاجنبي**، وهي ما يطلق عليها اصطلاحا مشكلة الصرف الاجنبي.

وحيث انه لا توجد عملة دولية متفق عليها من كل دول العالم للتعامل بها، وان لكل بلد وحدته النقدية او عملته الخاصة التي تتخذ اساسا للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع، لذلك فان المشكلة تنشأ عند مقارنة سعر سلعة معينة في دولة ما وسعرها في دولة اخرى.

ولذلك فان المبادلات الدولية تستلزم دائما اجراء مقارنة بين قيمة عملات البلدان اطراف التبادل. وهذه المقارنة تعتبر جوهر عملية الصرف الاجنبي.

سعر الصرف الاجنبي: هو عبارة عن نسبة مبادلة العملة الوطنية بعملة اجنبية ، او هو عبارة عن مقدار مايدفع من وحدات من العملة الوطنية للحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية.

- **سوق الصرف الاجنبي:**

الصرف الاجنبي: هو عملة دولية او مجموعة من العملات الدولية التي يحتفظ بها البلد كاحتياطي وكقوة شرائية ومقبول على المستوى الدولي في تسوية وتسهيل المدفوعات الناجمة عن العلاقات الاقتصادية سواء منها الجارية او الراسمالية (أي عمليات التصدير والاستيراد وحركة رؤوس الاموال) ويمكن الحصول على الصرف الاجنبي من خلال عمليات التصدير والاستثمارات في الخارج او من خلال الاقتراض من الاسواق المالية الدولية.ويلعب سوق الصرف الاجنبي دورا مهما في كل هذه العمليات.

وسوق الصرف الاجنبي هو السوق الذي يتم فيه التلاقي بين عرض العملات الاجنبية والطلب عليها مقابل العملة الوطنية .

ويمكن التمييز بين عدة انواع من عمليات الصرف بحسب الزاوية التي ينظر منها الى هذه العمليات فتنقسم عمليات الصرف من حيث موضوعها الى عمليات صرف يدوي وعمليات صرف مسحوب، وتنقسم من حيث موعد تنفيذها الى عمليات صرف عاجلة وعمليات صرف آجلة، وتنقسم من الغرض الى عمليات صرف عادية وعمليات مراجحة او موازنة.

اولا: عمليات الصرف:

1- الصرف اليدوي والصرف المسحوب:

قد يكون موضوع عملية الصرف عملات نقدية اجنبية بمعنى ان شخصا يقوم بتسليم المتعامل معه وحدات نقدية اجنبية يدا بيد للحصول على عملات وطنية كما يحدث بالنسبة للسائحين الاجانب الذين يحملون عملات بلدانهم او غيرها من العملات ويقدمونها الى البنوك الوطنية لمبادلتها بنقود وطنية .وهذه تسمى بالصرف اليدوي.

اما الصرف المسحوب فهو عمليات الحصول على العملات الاجنبية من خلال اوراق مالية مسحوبة على مصارف او مؤسسات مالية اجنبية تجيز لحاملها تحويلها الى نقود اجنبية مثل الاسهم والسندات والاوراق التجارية (الكمبيالات والصكوك والحولات البرقية) وتسمى هذه العملية بالصرف المسحوب.

وللبنوك دور هام في سوق الصرف حيث تقوم بدور الوسيط بين من يعرضون العملات الاجنبية والذين يطلبونها فتشتري من الدائنين للخارج الكمبيالات المسحوبة على الخارج وتحصيل هذه الكمبيالات من الخارج بواسطة ممثيلها او فروعها بالخارج وتحتفظ بقيمتها كرصيد لها في الخارج.

2- الصرف العاجل والصرف الاجل:

قد تتخذ عمليات الصرف صورة بيع وشراء العملات والاوراق الاجنبية مقابل التسليم الفوري وهو مايسمى بعمليات الصرف العاجل.

والسعر العاجل هو عبارة عن سعر الصرف الاجنبي لتلك العملات مقابل العملات الوطنية لحظة عملية التحويل او التغيير.

والطريقة المتبعة في معظم الدول هي ان هذه الدول تعتبر العملات الاجنبية سلعة من السلع وتبين اثمانها مقدرة بوحدات من النقد الوطني، أي انها تبين مقدارا متغيرا من وحدات العملة الوطنية التي يجب دفعها للحصول على عدد معين ثابت من وحدات النقد الاجنبي.

اما عمليات الصرف الاجل فهي عمليات الصرف التي يتم فيها البيع والشراء مقابل التسليم في المستقبل ويكون سعر الصرف الاجنبي لتلك المعاملات سعرا اجلا.وهو اقل من السعر الفوري.

ويقصد من عمليات الصرف الاجلة ان يؤمن المشتغلون بالتجارة الخارجية ضد المخاطر الكبيرة التي قد يتعرضون لها نتيجة لتقلب اسعار الصرف خاصة اذا ما المتوقع انخفاض قيمة العملة الاجنبية او الوطنية.

3- عمليات المراجحة او الموازنة :

تؤدي عمليات المراجحة او الموازنة التي تحقيق التوازن بين اسعار الصرف المختلفة والغرض من هذه العمليات هو تحقيق ارباح من اختلاف اسعار الصرف في اسواق مختلفة.

مثال:

اذا كان سعر الصرف للجنيه الاسترليني في سوق نيويورك 2,30 $ بينما سعره في سوق لندن 2,40$ ففي هذه الحالة يقوم المراجحون بشراء الاسترليني من سوق نيويورك وبيعه في سوق لندن ويحصلون على ارباح فرق السعر في السوقين بعد خصم تكاليف المراجحة التي تكون ضئيلة بالنسبة الى كميات النقود المباعة والمشتراة.

ان الفرق في الاسعار بين السوقين يؤدي الى زيادة الطلب على الجنيه الاسترليني في نيويورك فيميل سعره الى الارتفاع اما في سوق لندن فان زيادة المعروض من الدولار تعمل على خفض سعره وهذا مايؤدي في النهاية الى ان يميل السعر في السوقين الى التعادل.

والمراجحة قد تكون بسيطة أي انها تحدث بين سوقين وقد تكون مركبة او متعددة تحصل بين اسواق عدة او عملات عدة.

- **<u>وظائف سوق الصرف الاجنبي:</u>**

يقوم سوق الصرف الاجنبي بالوظائف التالية:

1- تسوية المدفوعات الدولية

2- تحقيق التوزان في سوق الصرف الاجنبي.

3- 3- القيام بعمليات الصرف في السوق الاجلة.

<u>ثانيا: علاقة عناصر ميزان المدفوعات بمسألة الطلب على الصرف وعرضه:</u>

ان سعر الصرف ماهو الا سعر من الاسعار يخضع في تحديده لتفاعل قوى العرض والطلب. ويتولد الطلب على الصرف الاجنبي (عرض العملة الوطنية) من الطلب على السلع الاجنبية (الاستيراد) كما يتولد ايضا من جميع العمليات الواردة في الجانب المدين (-) من ميزان المدفوعات. ويمكن تعداد مصادر الطلب على الصرف الاجنبي كالتالي:

- اقيام السلع المادية المستوردة (الواردات المنظورة).

- المدفوعات الواجب دفعها عن الخدمات التي قدمها رعايا البلدان الاخرى للمقيمين في البلد.
- التحويلات المالية (انتقال رؤوس الاموال) من الداخل للخارج .

فيما ينشأ عرض الصرف الاجنبي (أي الطلب على العملة الوطنية) من عدة عوامل:

- من عمليات التصدير كمصدر رئيس (الصادرات المنظورة)
- عن الخدمات المقدمة للاجانب (الصادرات غير المنظورة)
- عن التحويلات المالية (انتقال رؤوس الاموال) من الخارج للداخل

ويتوقف الطلب والعرض على الصرف الاجنبي على سعر الصرف واحوال الطلب والعرض.

نستنتج من ذلك ان الطلب الاجنبي على العملة الوطنية يتحدد على اساس مختلف العناصر الايجابية في ميزان المدفوعات (جميع المعاملات التجارية والمالية التي تسجل في جانب الحقوق)، بينما يتحدد عرض العملة الوطنية على اساس العناصر السالبة (الديون) في ميزان المدفوعات.

وبناء على ذلك فان تغيرات سعر الصرف (في ظل حرية الصرف) تعتبر صدى لتغير العلاقة بين جملة العناصر الايجابية والسلبية التي يتكون منها ميزان المدفوعات.

ثالثا: نظم الصرف الاجنبي:

شهد نظام النقد الدولي نوعين من اسعار الصرف الاجنبية، هما اسعار الصرف الثابتة واسعار الصرف المرنة وبين هذين النوعين توجد اسعار صرف متعددة يقترب قسم منها من اسعار الصرف الثابتة والقسم الاخر من اسعار الصرف المرنة.

- اسعار الصرف الثابتة: تقوم فلسفة هذا النظام على اساس تثبيت العملات الوطنية الى قاعدة صرف محددة غالبا ماتكون الذهب او عملة رئيسة قابلة التحويل الى ذهب كالدولار الامريكي، اذ يتم تحديد قيم ثابتة للعملات الوطنية بحيث لاتنحرف اسعارها عن قاعدة التثبيت الرئيسة الا ضمن الحدود المسموح بها ويتطلب نظام الصرف الثابت مايلي:

1- قابلية التحويل التام بين العملات المختلفة لتسهيل تسوية المدفوعات المتعددة الاطراف.
2- الغاء القيود المفروضة على التجارة والصرف والمدفوعات الدولية، بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي وتوسيع التجارة الدولية.

وقد ساد هذا النظام في ظل قاعدة الذهب وتم تبنيه مع شيء من التحوير في نظام بروتون وودز في ظل ماسمى باسعار الصرف القابلة للتعديل الذي قام عليه صندوق النقد الدولي.

- اسعار الصرف المرنة (الحرة)

وهي الاسعار التي تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب على العملات الوطنية في سوق الصرف الاجنبي بصورة حرة، وفي هذه الحالة يتحقق التوازن في ميزان لمدفوعات من خلال الية التغيير في سعر الصرف بدون ان يتطلب ذلك تدخلا متعمدا من قبل السلطات النقدية.

ان سعر الصرف الذي يتحدد بعرض العملة وطلبها يتأثر بقاعدة النقد المتبعة، ولذلك سيتم توضيح كيف يتحدد سعر الصرف في ظل الانظمة التالية:

- نظام قاعدة الذهب الدولية.
- نظام النقد الورقي الالزامي.
- نظام الرقابة على الصرف.

- نظام قاعدة الذهب الدولية:

ظهرت قاعدة الذهب كنظام للصرف الاجنبي خلال القرن التاسع عشر وعم انتشارها في حوالي عام 1870 واعتمدت اسعار صرف العملات الوطنية على مايعاد كلا منها من الذهب حيث تم تحديد قيمة ثابتة للوحدات النقدية بالذهب مما ادى الى احتفاظها بعلاقة مستقرة بعضها مع بعضها الاخر.

تتبع الدولة قاعدة الذهب عندما تربط قيمة عملتها بوزن معين من الذهب ويقتضي قيام قاعدة الذهب توافر ثلاثة شروط هي :

1- تحديد قيمة العملة بوزن معين من الذهب وعيار محدد.
2- توافر قابلية تحويل العملة الوطنية الى ذهب وبالعكس دون أي قيد او شرط .
3- كفالة حرية الافراد في تصدير واستيراد الذهب.

ولنظام الذهب وظيفتان اساسيتان الاولى داخلية والاخرى خارجية.

اما الوظيفة الداخلية فهي تحديد كمية البنكنوت المصدر، أي ان حرية البنك المركزي في اصدار اوراق البنكنوت تكون مقيدة تماماً بكمية الذهب الموجود في حيازته.

اما الوظيفة الخارجية فهي تثبيت سعر الصرف.

وتتميز عملات الدول في ظل قاعدة الذهب بثبات نسبة مبادلتها بعضها ببعض أي ان اسعار الصرف بينها تكون ثابته ومستقرة. وتسمى بحد التعادل الذهبي .

ولكن سعر الصرف الجاري قد يرتفع او ينخفض في سوق الصرف عن حد التعادل الذهبي تبعا لحالة عرض وطلب العملات والاوراق الاجنبية.

- اسباب انهيار نظام قاعدة الذهب:

في عام 1933 خرجت الولايات المتحدة عن قاعدة الذهب وكانت انكلترا وبعض الدول قد سبقتها في ذلك وفي العام 1936 اضطرت فرنسا للخروج عن هذا النظام، وبذلك انهار نظام الذهب انهيارا تاماً.

ومن اهم الاسباب التي ادت الى انهيار هذا النظام هي:

1- جمود نظام الذهب:

ان نظام قاعدة الذهب يضع قيدا صارما على حرية السلطات النقدية في تحديد كمية النقود، وقد ربط الاصدار النقدي كلية بما في حوزة البنك المركزي من الذهب (فالطلب الاضافي على النقد لايمكن ان يتحقق ان لم يكن لدى البنك المركزي مايكفي لتغطيته).

ويترتب كذلك ربط مستوى الاسعار الداخلي بمستوى الاسعار العالمي بطا محكماً (اذا كان مستوى الاسعار الداخلي اعلى من مستوى الاسعار العالمي ترتب على ذلك نقص الصادرات وزيادة الواردات وبالتالي خروج الذهب لسد العجز في الميزان التجاري). وبالعكس.

فقد يكون من مصلحة بلد ما رفع مستوى اسعاره الداخلية عن المستوى العالميلها للمحافظة على دخله القومي غير ان الالتزام بقاعدة الذهب يحول دون ذلك. وتظهر اهمية مثل هذا الافتراض في حالة الدول النامية التي يعتمد دخلها القومي على سلعة

واحدة او اكثر، فاذا انخفضت الاسعار العالمية الى النصف مثلا لانخفض مستوى الدخل النقدي بهذه الدول الى النصف.

2- تعويضات الحرب العالمية الاولى:

فرضت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى تعويضات كبيرة وباهضة على المانيا الدولة الخاسرة في الحرب للدول المتضررة وكان يتوجب عليها دفع هذه التعويضات في اوقات محددة وهذا مادى الى خروج الذهب من المانيا وبكميات كبيرة وبناء على اعتبارات غير اقتصادية مما عرقل حسن سير نظام الذهب.

3- الرسوم الكمركية المرتفعة والمتبادلة:

كانت الدول التي تصاب بعجز في ميزانها التجاري (في ظل قاعدة الذهب) تعيد التوازن عن طريق خفض اسعار صادراتها وزيادة حجمها الا ان الدول الاخرى كانت تواجه احيانا مثل هذا التخفيض بفرض رسوم كمركية عالية وذلك لحماية منتجاتها وهذا يؤدي الى عرقلة توسيع صادرات دولة العجز وفي مثل هذه الحالة كانت الدول المعنية تلجأ الى مبدأ المعاملة بالمثل فتفرض رسوما كمركية مرتفعة على الواردات وترتب على مثل هذا التسابق في فرض الرسوم الكمركية ان اصبح التوازن لايعود تلقائيا الى ميزان المدفوعات وبهذا تحطمت الخاصية الاساسية لنظام الذهب.

4- اتجاه البنوك المركزية لاكتناز الذهب:

ان تدفق الذهب باستمرار على بلد ما يؤدي الى حدوث حركة تضخمية تترتب عن زيادة كمية النقود المتداولة. ولدرء الاثار التضخمية يلجأ البلد الى تعقيم الذهب، وتتلخص هذه العملية بقيام البنك المركزي بعمليات السوق المفتوحة التي تؤدي الى امتصاص جانب من النقود المتداولة في نفس الوقت الذي يدخل فيه الذهب الى البلد .

ان عمليات السوق المفتوحة تهدف الى عزل الذهب المكتسب عن الجهاز المصرفي وبهذا يتم منع الذهب من ان يكون اساسا للزيادة في اصدار البنكنوت . في حين تلجأ البنوك المركزية الى اصدار نقود ورقية معادلة لما يدخل لها من ذهب ادى الى تتراكم الذهب في عدد قليل من الدول مما اضطر الدول الاخرى الى الخروج عن هذا النظام واتباع نظام العملات الورقية الحرة.

الدينار= $0,0009

- نظام النقد الورقي الالزامي: نظرية تكافؤ القوة الشرائية

صاغ هذه النظرية الاقتصادي السويدي (غوستاف كاسل) عام 1916 وحاول كاسل ان يحدد العلاقة بين الاسعار السائدة في الدولة بالنسبة للاسعار السائدة في الدول الاخرى.

وقد بنى هذه النظرية على اساس الفكرة التي تقول ان العملة الاجنبية لاتطلب لذاتها وانما تطلب لما تمثله من قوة شرائية في دولتها، فالشخص الذي يقوم بشراء عملة اجنبية انما يتنازل عن قوة شرائية في بلده (أي كمية من السلع والخدمات في دولته) مقابل الحصول على قوة شرائية في بلد اجنبي (أي كمية من السلع والخدمات في البلد الاجنبي).

وتقول النظرية بان هناك مستوى تدور حوله تقلبات اسعار العملات الورقية يحل محل حدي (دخول وخروج الذهب) ويتوقف هذا المستوى بين العملات على العلاقة بين القوة الشرائية لكل منه داخل بلدها الاصلي أي العلاقة السائدة بين الاسعار في الدولتين.

ولما كانت كل مبادلة تقوم على اساس التعادل بين الاشياء موضوع المبادلة فان سعر الصرف ينبغي ان يتحدد في الظروف العادية عند المستوى الذي يحقق التساوي بين القوة الشرائية للعملتين في بلدهما . وعلى ذلك فان انخفاض القوة الشرائية لعملة معينة من شانه ان يقلل من قيمتها بالنسبة للعالم الخارجي فينخفض بذلك سعر الصرف . ومعنى ذلك ان القيمة الخارجية للعملة انما يتحدد بقيمتها الداخلية. مثلا القوة الشرائية للدولار داخل امريكا مساوية للقوة الشرائية لـ 1200 دينار داخل العراق لذلك فان سعر التوازن بين العملتين يكون على اساس :

1$= 1200 دينار= سلعة ما

فمثلا :

اذا ارتفعت الاسعار في العراق الى الضعف من 100- 200 فمعنى ذلك انخفاض القوة الشرائية للدينار مقابل الدولار الى النصف وفي هذا الحالة فان ارتفاع الاسعار في العراق لايشجع الامريكين الشراء من العراق بسعر الصرف السائد بينما يشجع العراقيين على الشراء من امريكا حيث تسود اسعار اقل ويترتب على ذلك نقص حجم الصادرات العراقية وزيادة حجم وارتها. أي نقص الطلب على الدينار وزيادة القوة الشرائية له وهذا السعر يمكن استخراجه بالمعادلة التالية :

$$س1 = س \frac{م}{م1}$$ حيث ان:

س= سعر الصرف في فترة الاساس
س1= سعر الصرف في فترة المقارنة
م= مستوى الاسعار في فترة الاساس
م1= مستوى الاسعار في فترة المقارنة

وفي المثال السابق تكون المعادلة :

$$س1 = 1 \frac{100}{200} = 0,5\ \$$$

ويتضح من المثال ان سعر الصرف يتناسب عكسيا مع المستوى العام للاسعار ويتناسب طرديا مع القوة الشرائية للعملة محليا.
واذا تغيرت مستويات الاسعار في كلا الدولتين فان المعادلة السابقة تتخذ الصورة التالية:

$$س1 = س \frac{م}{م1} \frac{ل1}{ل}$$

حيث ل= مستوى الاسعار في الخارج في فترة الاساس.
ل1 = مستوى الاسعار في الخارج في فترة المقارنة
خلاصة القول ان هناك مستوى تدور حوله تقلبات اسعار العملات الورقية يقوم مقام التعادل في ظل قاعدة الذهب. ويتوقف ذلك المستوى فيما بين عملة واخرى على العلاقة بين القوى الشرائية لكل من العملتين داخل بلدهما وبناء عليه يتوقف سعر الصرف على مستوى الاثمان في الدولتين.

نقد النظرية:
وجه الى نظرية تعادل القوة الشرائية عدة انتقادات اهمها:
1- تعتمد نظرية كاسل في تحديد سعر الصرف على الارقام القياسية للاسعار وهذا المعيار هو معيار خاطئ اذ ان الارقام القياسية للاسعار تعكس مدى الارتفاع او

الانخفاض في اسعار جميع السلع والخدمات في الدولة ومن بين هذه السلع والخدمات مايتسم بالطابع المحلي ولايدخل في التبادل الدولي وعلى ذلك فان لتحديد سعر الصرف يتحتم ان ناخذ في الاعتبار اسعار السلع والخدمات الدولية فقط.

2- تفترض النظرية ان المستوى العام للاسعار هو المحدد لسعر الصرف الان هذا الاخير يتوقف على عدد من العوامل لايمكن اغفال اهميتها مثل:
التغيرات التي تطرأ على مستوى الدخل القومي او اعداد المستهلكين او اذواقهم وقد يلغي التغير في احد هذه العوامل الاثار المترتبة على تغير مستوى الاسعار

3- تقوم النظرية على افتراض ضمني وهو انه اذا ارتفعت الاسعار في دولة ما فان الطلب على الصادرات منها ينخفض غير ان هذا الافتراض قد لايتحقق من الناحية العملية، فقد يكون الطلب على صادرات دولة ما طلبا غير مرن فلا تنقص قيمة الصادرات الا قليلا بالرغم من ارتفاع اثمانها بالعملة الاجنبية وعليه فان هذه النظرية تهمل اثر مرونة الطلب على صادرات كل دولة من الدول.

4- تهمل النظرية اثر حركات رؤوس الاموال الدولية المؤثرة على الطلب على الصرف الاجنبي والعرض منه.

5- تفترض النظرية ان عملية انتقال السلع من دولة الى اخرى لاتخضع لاية قيود كما تفترض ان اسواق الصرف اسواق حرة . وهذه الامور غير متوفرة بالنسبة لمعظم دول العالم فالتجارة الدولية تخضع للاتفاقيات وسياسات التمييز والتفضيل كما ان الرقابة على الصرف تكاد تنتشر في معظم دول العالم لذلك فان فرض هذه القيود تؤدي الى عزل السوق الوطنية عن الاسواق الاجنبية وبالتالي تصبح هذه النظرية باطلة

وبالرغم من هذه الانتقادات الا انه يمكن القول بان القوة الشرائية الداخلية للعملات الاجنبية تعتبر احدى العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتغيراته وان كانت لاتعتبر العامل الوحيد في تعيين اسعار الصرف.

- نظام الرقابة على الصرف:

مع انهيار نظام الذهب تعرضت اسعار الصرف لتقلبات عنيفة واصبحت العوامل الاقتصادية عاجزة وحدها عن حصر تقلبات سعر الصرف في حدود معينة لذلك تدخلت الدولة في سوق الصرف لتنظيم تقلبات سعره وتوجيهه الوجهة التي تتفق والاهداف التي تحرص عليها . ويقوم البنك المركزي كسلطة رقابية بتنظيم الطلب والعرض من العملات الاجنبية من اجل المحافظة على سعر الصرف الرسمي.

أ- اهداف الرقابة على الصرف الاجنبي:

1- معالجة العجز في ميزان المدفوعات:

يتحقق ذلك عن طريق تقييد الواردات او الحد من تصدير رؤوس الاموال وتعتبر الرقابة على الصرف بهدف الحد من تصدير رؤوس الاموال اكثر فاعلية نظرا لانه يمكن تقييد الواردات عن طريق السياسات الحمائية (رسوم كمركية، نظام حصص) وتنتشر الرقابة عادة في مواجهة حركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل، التي تنتقل بقصد المضاربة عادة او خوفا من تقلبات سعر الصرف. وتتدخل الدولة بهدف القضاء على التقلبات في قيمة عملتها وما يترتب على هذه التقلبات من تأثيرات على اوضاعها الاقتصادية ويمكن ان تؤثر الدولة على تحركات رؤوس الاموال المفاجئة من خلال اسعار الفائدة.

2- زيادة موارد الدولة من العملات الاجنبية:

تستهدف الدولة احيانا من فرض الرقابة على الصرف زيادة مواردها من العملات الاجنبية فتلزم من يحصل على عملات اجنبية بيعها بالسعر الذي تحدده وذلك عندما تعجز موارد الدولة من هذه العملات عن مواجهة احتياجاتها كما تلجأ الى فرض الضرائب على المشتغلين بالتجارة الخارجية.

3- حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية من التدهور:

تهدف الرقابة الى حماية العملة من الانخفاض اذ يؤدي التخفيض الى التضخم وما يتبع ذلك من متاعب وصعوبات اقتصادية فانخفاض سعر العملة يؤدي الى فقدان الثقة في مركز العملة الوطنية وهو مايؤدي الى زيادة عرضها للتخلص منها وتفاديا لحدوث انخفاض اخر في قيمتها.

وقد يؤدي انخفاض سعر العملة الى تنشيط الصادرات وتقييد الواردات بل قد يحدث العكس اذ تقل الصادرات على اعتبار ان المستورد الاجنبي يفضل ان ينتظر حتى تنخفض العملة من جديد بينما تزداد الورادات نظرا لان التجار يخشون تحمل عبء انخفاض العملة فيما بعد.

4- حماية الصناعات المحلية والحد من استيراد السلع غير الضرورية:

يمكن عن طريق الرقابة على الصرف توفير الحماية للصناعات المحلية في مواجهة الصناعات الاجنبية من خلال التحكم في الواردات من السلع التي تنافس مثيلاتها المحلية كما يمكن ان تقييد من الواردات غير الضرورية مثل السلع الترفيهية او السلع الضارة وقد تمنح تراخيص لاستيراد السلع الضرورية فقط.

5- توجيه الاقتصاد القومي وفقا لخطة مرسومة:

تعتبر الرقابة جزء لايتجزأ من سياسات التخطيط المركزي اذ ان وضع الخطة الاقتصادية وتنفيذها يتطلبان احكام الرقابة على الصرف الاجنبي فالدولة قد تضع سياسة لتحقيق العمالة الكاملة فتستعين بالرقابة على الصرف لزيادة صادراتها وتقييد وارداتها مما يؤدي الى ايجاد فرص جديدة للعمل.

كما ان خطة التنمية الاقتصادية تتطلب فرض الرقابة على الصرف لتستطيع الدولة ان تمنع او تقيد استيراد سلع ليست ضرورية لعملية التصنيع او ان تشجع على استيراد السلع اللازمة لبناء اقتصاد صناعي.

6- زيادة القيمة الخارجية للعملة او تخفيضها:

احيانا تثبت الدولة قيمة خارجية لعملتها عند مستوى اعلى من الذي تحدده قوى السوق وذلك لاسباب مختلفة منها ان هذه الدولة قد تكون في حالة حرب وتحتاج الى كميات كبيرة من الواردات او تحتاج الى استيراد التجهيزات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية وعندما تقيم الدولة عملتها باعلى مما يجب تصبح عملتها اعلى بالنسبة للعملات الاجنبية ولذلك تدفع هذه الدولة مبالغ اقل للدول الاخرى من عملتها مقابل استيراد السلع او الديون الخارجية وبالمقابل قد تحافظ الدولة على قيمة منخفضة لعملتها في الخارج بهدف تشجيع الصادرات وتقليل الواردات وقد تنجح مثل هذه السياسة في الدول الصغير وتفشل اذا ما طبقت من قبل دول كبيرة لانها ستدفع الدول الاخرى الى اتباع سياسة مماثلة.

ب: وسائل الرقابة على الصرف:

هناك وسائل مباشرة للرقابة على الصرف الاجنبي ووسائل غير مباشرة:

اولا: الوسائل المباشرة:

يستخدم البنك المركزي في الدولة والذي يمثل اعلى سلطة رقابية على الصرف الاجنبي عدة وسائل مباشرة لتقييد كمية واستخدامات الصرف الاجنبي منها:

1- التدخل المباشر:

ويقصد به التدخل لتثبيت سعر الصرف عند مستوى اعلى او اقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف الاجنبي. ويتضمن التدخل قيام الدولة ببيع او شراء العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية عند الاسعار المحددة.

ان عمليات التدخل لموازنة اسعار الصرف تتميز بـ:

أ- تفترض عملية موازنة الصرف وجود سوق للصرف يتعامل فيه الافراد بغير قيود كما تفترض ان سعر الصرف يتحدد وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب وهذه العملية لاوجود لها في ظل الرقابة على الصرف الذي يفترض الغاء سوق الصرف الحر.
ب-تهدف عمليات موازنة الصرف الى تثبيت سعر الصرف عند مستوى معين مرغوب فيه بحيث لايرتفع ولاينخفض عن المستوى المحدد.
ت-ان عمليات موازنة الصرف تشوبها مخاطر كثيرة فقد تسفر هذه العمليات عن خسائر مالية فادحة وذلك عندما يقوم البنك المركزي بشراء عملات اجنبية بسعر مرتفع ثم يضطر الى بيعها بسعر منخفض كما ان زيادة العرض من العملة المحلية يكون على حساب الاثار التضخمية التي قد يواجها الاقتصاد القومي.

2- تقييد الصرف الاجنبي:
ومن اهم الوسائل المتبعة في هذا المجال :
أ- التخصيص وفقا للاولويات: توجيه التجارة الخارجية وفقا لاحتياجات ومتطلبات البلد التنموية والاستهلاكية وكذلك بالنسبة للصادرات.
ب-اجبار المقيمين على بيع ما في حوزتهم من عملات اجنبية :
ت-اسعار الصرف المتعدد
ث-الحسابات المجمدة
ج- تخفيض القيمة الخارجية للعملة

ثانيا: الوسائل غير المباشرة للرقابة على الصرف الاجنبي:
1- القيود الكمية
2- تقديم اعانات للتصدير
3- رفع اسعار الفائدة

ح- عيوب الرقابة على الصرف الاجنبي:
ان نظام الرقابة على الصرف الاجنبي استخدم في اوقات عديدة وفي دول مختلفة وخاصة في حالات الحروب او في اوقات تحقيق الدولة لبرامج التنمية الاقتصادية ولهذا النظام عيوب كثيرة اهمها:

- قد يؤدي اتباع هذا النظام الى تقليل حجم وقيمة التجارة الدولية فعندما تقيد دولة ما وارداتها من دولة اخرى قد تقوم الدولة الاخيرة باتباع سياسة المعاملة بالمثل ويترتب على ذلك انكماش حجم التجارة الدولية ويؤدي الى ضرر الجميع.
- ان مجرد فرض القيود الكمية على الصرف يلقي ظلالا من الشك بمكانة عملة البلد مما قد يؤثر سلبا على تدفق رؤوس الاموال الاجنبية ممها حاول البلد تقديم ضمانات قانونية.
- من المحتمل ان يترتب على نظام الرقابة نوعا من الاستخدام غير الكفء للموارد والذي ينتج من ضعف المنافسة الاجنبية للمنتجات المحلية.
- يؤخذ على نظام الرقابة على الصرف بانه نظام مكلف حيث يحتاج تطبيق بفاعلية الى افراد متخصصين.
- هناك احتمال كبير بقيام السوق السوداء للصرف الاجنبي كما ان هناك احتمال كبير لتهريب العملة.